على خلفية شبهات تتعلق بالإضرار بالمال العام ومخالفات مالية وإدارية

إحالة قياديين وموظفين في «هيئة الإعاقة» إلى النيابة العامة

حماية المال العام وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية مسؤولية لا تقبل التهاون

كونا: أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة إحالة عدد من القياديين والموظفين في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن وقائع ومخالفات كشفت عنها أعمال لجان التحقيق.

وقالت الوزيرة الحويلة في تصريح لـ «كونا» إن الإحالات جاءت على خلفية شبهات تتعلق بالإضرار بالمال العام ومخالفات مالية وإدارية مرتبطة بعقود وأعمال وخدمات تابعة للهيئة إلى جانب وقائع أخرى تتعلق بإجراءات الترخيص والرسوم لبعض الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة.

وأكدت أن الهيئة لن تتهاون مع أي تجاوز يمس المال العام أو حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مهما كانت الصفة أو المستوى الوظيفي للمسؤول عنه، مشددة على استمرار أعمال الرقابة والتدقيق ومحاسبة كل من تثبت مسؤوليته.

وأوضحت أنه ستتم إحالة أي شبهات أو مخالفات تستوجب المساءلة إلى الجهات المختصة، مبينة أن حماية المال العام وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية مسؤولية لا تقبل التهاون.

وشددت على استمرار الهيئة في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق الدولة والمستفيدين من خدماتها.

خلال جولة في جمعية القادسية رصدت سلامة الأغذية وفحص المخازن والتوالف والمرتجعات

«الشؤون» و«الغذاء»: جولات مشتركة لضمان التزام «التعاونيات» باللوائح والاشتراطات

سيد عيسى: المخالفات المالية والإدارية الجسيمة لن تمر دون مساءلة

ندى أبونصر

أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية، والهيئة العامة للغذاء والتغذية استمرار الجولات التفقدية المشتركة والعشوائية في الجمعيات التعاونية لضمان التزامها باللوائح والقوانين المنظمة والاشتراطات الصحية للحفاظ على سلامة المستهلكين وأموال المساهمين.

جاء ذلك خلال جولة تفقدية مشتركة قام بها كل من وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالإنابة د. سيد عيسى، والمدير العام لشؤون التفتيش والرقابة في هيئة الغذاء د.سعود الجلال في جمعية القادسية التعاونية شملت المخازن ومناطق حفظ المواد الغذائية والتوالف والمرتجعات، للوقوف على مدى الالتزام بالاشتراطات الصحية واللوائح المنظمة للعمل.

وأكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالإنابة د.سيد عيسى ان الجولة تأتي ضمن نهج رقابي مستمر يستهدف التأكد من سلامة الإجراءات داخل الجمعيات، مشيرا إلى أن اختيار جمعية القادسية تم بصورة عشوائية، وأن جولات مماثلة ستشمل جمعيات تعاونية في مختلف المناطق خلال الفترة المقبلة.

وأوضح عيسى أن فرق العمل ركزت خلال الجولة على آلية تسلم وتسليم المواد الغذائية، وطرق التخزين والحفظ، والتعامل مع المواد التالفة والمرتجعة، إلى جانب متابعة مختلف أوجه العمل داخل الجمعية، مؤكدا أن سلامة الغذاء تمثل محورا أساسيا في الرقابة المشتركة مع الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

وبين أن الرقابة التي تمارسها وزارة الشؤون تمتد إلى الجوانب المالية والإدارية، فضلا عن التوظيف والتوريد والمبيعات والمخزون الاستراتيجي، لافتا إلى أن الربط الإلكتروني مع الجمعيات يتيح للوزارة الاطلاع على البيانات والتقارير ذات الصلة، بما يساعد على رصد أي ملاحظات والتعامل معها بصورة أسرع.

وأضاف أن الوزارة لا تنتظر وقوع المخالفات، بل تعتمد على التقارير والشكاوى ونتائج أعمال المراقبين في الجمعيات لتشكيل لجان تدقيق عند الحاجة، للتحقق من أي تجاوزات واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

وشدد عيسى على أن المخالفات المالية والإدارية الجسيمة لن تمر دون مساءلة، وقد تصل الإجراءات إلى عزل أو حل مجالس الإدارات وتعيين مجالس من قبل الوزارة لتصحيح مسار الجمعية.

وفي رسالة واضحة إلى مجالس إدارات الجمعيات، أكد عيسى أن المرحلة الحالية هي مرحلة «الحزم وتطبيق القانون»، مشددا على أن أموال الجمعيات هي أموال المساهمين، وأن الجمعيات التعاونية ليست مجرد منافذ بيع، بل مؤسسات اقتصادية واجتماعية تؤدي دورا محوريا في خدمة المساهمين وسكان المناطق.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل على تعزيز الحوكمة وتطوير الإجراءات بما يواكب المتطلبات التنظيمية، لافتا إلى إصدار اللائحة الجديدة رقم 196 لسنة 2026 لتنظيم أعمال الجمعيات التعاونية، والتي سيتم تطبيقها بعد استكمال المنصة الإلكترونية، بما يفتح المجال أمام نقلة نوعية في مستوى الخدمات المقدمة للمساهمين والموردين والمستثمرين.

وختم عيسى رسالته الرقابية بالتأكيد: «لا أحد فوق القانون»، وأن أي إخلال باللوائح أو القوانين أو الاشتراطات سيواجه بالإجراءات القانونية أيا كان موقع المخالفة أو الجهة المسؤولة عنها.

من جهته، أكد المدير العام لشؤون التفتيش والرقابة في الهيئة العامة للغذاء والتغذية د.سعود الجلال أن الجولة تأتي ترجمة للتعاون المستمر بين الهيئة ووزارة الشؤون، بهدف رفع مستوى الرقابة على الأغذية المتداولة داخل الجمعيات التعاونية.

وأوضح أن فرق الهيئة قامت بفحص المخازن وآليات التخزين والحفظ، إلى جانب منطقة التوالف، للتأكد من فصل المواد غير الصالحة أو التالفة عن المنتجات السليمة، ومنع أي ممارسات قد تؤثر على سلامة الغذاء.

وكشف الجلال عن أن الجولة أسفرت عن تسجيل عدد من الملاحظات، تم توجيه إدارة الجمعية إلى معالجتها، مؤكدا أن فرق الهيئة ستتابع مدى الالتزام بتصحيحها واستيفاء الاشتراطات الصحية.

وأكد استمرار الجولات التفتيشية على الجمعيات التعاونية في مختلف المحافظات وعلى مدار الساعة، إلى جانب التحضير لجولات مشتركة جديدة مع وزارة الشؤون خلال الفترة المقبلة.

وفي ختام الجولة، دعا الجلال المستهلكين إلى أن يكونوا شريكا فاعلا في منظومة الرقابة الغذائية، من خلال الإبلاغ عن أي مخالفة أو ملاحظة تتعلق بسلامة الغذاء عبر قنوات الهيئة الرسمية، ومنها الخط الساخن ومنصة «تواصل»، مؤكدا سرعة الاستجابة للبلاغات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالإنابة د.سيد عيسى والمدير العام لشؤون التفتيش والرقابة في الهيئة العامة للغذاء والتغذية د.سعود الجلال خلال الجولة (قاشم باشا)

مشاهدة الفيديو

المدير العام لشؤون التفتيش والرقابة في الهيئة العامة للغذاء والتغذية د.سعود الجلال متفقداً الجمعية

هيئة الغذاء: تحرير 11 مخالفة وإتلاف 96 كغم من اللحوم المغشوشة خلال جولة بـ«حولي»

ندى أبونصر

نفذت الهيئة العامة للغذاء والتغذية، ممثلة بإدارة تفتيش محافظة حولي، جولة تفتيشية على عدد من المنشآت الغذائية للتأكد من الالتزام بالاشتراطات واللوائح الصحية المعتمدة.

وأسفرت الجولة عن تحرير 11 محضر مخالفة متنوعة، وإتلاف 96 كغم من اللحوم المغشوشة ومجهولة المصدر، إضافة إلى رصد مخالفات تتعلق بالاشتراطات الصحية والنظافة العامة والشهادات الصحية للعاملين.

وأكدت الهيئة استمرار جهودها الرقابية وتعزيز الجولات التفتيشية في مختلف المحافظات، حفاظا على صحة المستهلك وضمان سلامة الغذاء المتداول في الأسواق.

وزارة العدل
إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني
تعلن إدارة التنفيذ بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٦/٩/١٤ - قاعة ٤ - بالقصر الناصر بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لمحضر المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٢/١٥ بيوع/١.
المرفوعة من: باسمة فهد عبدالرزاق الوهيب
ضـــــد: أولاً - بدر محمود حسن جمعه
ثانياً: مدير عام بنك الائتمان الكويتي بصفته
ثالثاً: مدير عام بلدية الكويت - بصفته
أوصاف العقار: (وفقاً للمنفذ الأوصاف المرفقة)
عقار الوثيقة رقم (١٩٩١/٩٣٠) الكائن بمنطقة (جنوب السرة - ضاحية الملاح) قسيمة (١٣٧) قطعة رقم (١) مخطط (٢٣/١٤/٢٣) ومساحته (٥٠٠م٢) وذلك بالقدر العيني بنص أساس مقداره (١٥٠٠٠) د.ك (خمسة عشر ألف دينار كويتي)
** موقعة في وزير بمنطقة الأوصاف:
- العقار سكن خاص مكون من سرداب - أرضي - أول - سطح
** موقعة في وزير بشارع الخمير:
بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١٢ قامت الحضرة بالانتقال لعين النزاع والوقوف على منطقة السلام قطعة [شارع ١٢٠ القسيمة رقم ١٣٦ منزل رقم ٣١ بحضور وارتسام الخبير المنتدب بوكيل المدعي عليها المحضر بوكيل المدعي عليها والسيد جيهو الدراية طارق العجل بالحلف المدعي وبين بتوب عنه عن الحضور رقم طلبه بموعد العقلية وبعد المعاينة على النحو التالي:
العقار موضوع الدعوى عبارة عن سكن خاص.
يقع العقار على شارع رقم [١٢] ويحده جار من جهتين وسكة
العقار موضوع النزاع مكون من دور سرداب وباب وأرضي وأول وسطح
العقار عبارة عن عبارة الواجهات العامة والخاصة الواجهة رقم [٣٥٢] (بيسطاط ١٠٠م)
حالة البناء متوسطة وعدد الداخل الخارجية [٣] من جهة الجنوب.
العقار محل النزاع تحمله المدعي ممن حافظة مستندات من المدعي بجلسة ٢٠٢٤/٦/١٩
الدور الأرضي مكون من عدد [٣] غرفة ماستر وعدد [٢] حمام ومطبخ وصالة.
الدور الأول مكون من عدد [٣] شقة - الشقتان مكونتان من عدد [٢] غرفة ماستر وعدد [٣] غرف نوم، عدد [٢] حمام، ومطبخ وصالة، وغرفة خادمة.
الدور السرداب مكون من رف وعدد [٢] حمام وصالة وعدد [٢] مخزن وهولي والجزء الآخر من السرداب مكون من صالة وغرفة وحمام.
السطح مكون من عدد [٢] غرفة وصالة وغرفة خادمة.
الكساء الخارجي دهان أبيض.
الأبواب الداخلية من خشب.
الأعمدة من حديد الأثاث خرساني.
ثانياً: شروط المزاد:
أولاً - بيعاً للمزاد بالثمن الأساسي، وبشرط المطالبة في المزاد خلال خمس دقائق الثمن على الأقل بعشرة بالمئة محسوبة من المبلغ المحكوم عليه أو بموجب حطات مقبول من أحد الموظفين لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: على من يتقدم للشراء عقاره أن يودع مال الحطة بخزينة التنفيذ كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات والرسوم المستحقة.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل ولا أعيدت المزايدة على نفسه في الجلسة التالية على أساس الثمن الذي قام قد رسا به المبيع.
رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر بمضمونها بإيداع كامل ثمن المزاد، فمن هذه الحالة يعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية وأقدم أحد المزايدة والعشرين أعاد المزايدة فوراً على نفقة على أساس الثمن الذي قام قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الثلثة ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (٢٠ د.ك) والعقاب المحددة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: يتم هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويكلف المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتصل إدارة الكتاب بالمعاملة الكلية أي مسؤولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.
تاسعاً: - يتم هذا الإعلان عن البيع بالنشرة الرسمية طبقاً لمادة ٢١٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٢١ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٩ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من يرسو عليه مالكاً في العقار يجب عليه قبل استلام قرار الراسي عليه المزاد تحرير عقد ليجوز تسجيله بأمر المدين».
المستشار / نائب رئيس المحكمة الكلية

«المحامين» نظمت ندوة «قانون المحاكم الاقتصادية.. رؤية متطورة» لاستعراض مشروع القانون

قانونيون واقتصاديون: سرعة الفصل والتنفيذ وتعزيز ثقة المستثمرين بقانون الدوائر الاقتصادية

- الفيلي: التوازن بين سرعة الفصل وضمانات المحاكمة العادلة ومحاولة الصلح قبل النزاع قضائياً
- فهد الشريعان: القضاء الاقتصادي المتخصص يخفض مخاطر التعامل ويرفع جاذبية الكويت للاستثمار

عبدالكريم أحمد

نظمت جمعية المحامين أمس ندوة بعنوان «قانون المحاكم الاقتصادية.. رؤية متطورة» شارك فيها أستاذ القانون الدستوري ورئيس اللجنة الانتقالية لغرفة تجارة وصناعة الكويت د.محمد الفيلي ووزير التجارة والصناعة الأسبق فهد الشريعان والمستشار القانوني العام في البنك الأهلي الكويتي د.نواف الشريعان ورئيس الدائرة القانونية في إدارة الشؤون القانونية بشركة المركز المالي الكويتي «المركز» عمرو محمد حافظ.

وقال أستاذ القانون الدستوري د.محمد الفيلي إن فكرة المحاكم الاقتصادية ليست جديدة، مشيرا إلى أنه من الأفضل من الناحية العملية أن تكون «دوائر اقتصادية» داخل المحاكم، بما يسهل فنيا عملية الإحالة بين الدوائر ويجنب بعض الإشكالات المرتبطة بالاختصاص.

وأوضح الفيلي أن مشروع القانون ينظم القضاء وهو ما يستدعي الالتزام بما نص عليه الدستور، مؤكدا أن تنظيم المحاكم بالقانون لا يعني تجاوز الضمانات الأساسية للتقاضي وفي مقدمتها ضمانات المحاكمة النزيهة وحق الدفاع، مشددا على ضرورة ألا تأتي سرعة الفصل في القضايا على حساب هذه الضمانات، لافتا إلى أن «العدالة الناجزة» لا ينبغي أن تكون لها كلفة تمس اطمئنان المتقاضين، ومثمنا في الوقت ذاته محافظة المشروع على تعدد درجات التقاضي.

وأشار إلى أن المشروع يتبنى فكرة الإعداد الموضوعي للدعوى قبل وصولها إلى القاضي، وهي فكرة معروفة في أنظمة قضائية أخرى، لافتا إلى أن المشروع يخصص مرحلة لمحاولة الصلح قبل نظر النزاع قضائيا، حيث اعتبر أن هذه الخطوة إيجابية خصوصا أن الوصول إلى تسوية بين الأطراف وتوثيقها قد يغني عن استمرار الخصومة القضائية.

بدوره، أكد وزير التجارة والصناعة الأسبق فهد الشريعان، أن قانون المحاكم الاقتصادية يمثل حاجة مهمة في هذه المرحلة، في ظل وجود العديد من الشركات العالمية الكبرى ومؤسسات الاستثمار والتمويل والقطاع المصرفي في الكويت، مشيرا إلى أن طبيعة النشاط الاقتصادي والمالي في البلاد تتطلب صقل البيئة التشريعية والقضائية بما يواكب التطورات العالمية ويعزز الثقة في السوق.

وأشار إلى أن المستثمر الحريص ينظر دائما إلى «المخرج» قبل الدخول في أي استثمار، مضيفا أن سرعة الفصل في النزاعات وتنفيذ الأحكام من شأنها رفع ثقة المستثمرين في الكويت وتسريع استرداد الديون وتحسين السيولة وخفض مخاطر الائتمان، بما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي، مبينا ان نجاح القانون يتطلب توفير إدارة تنفيذ اقتصادية متخصصة تضم خبرات في الأوراق المالية والقطاع المصرفي والاستثمار، إلى جانب تعزيز التقاضي والتواصل الإلكتروني، خصوصا أن بعض أطراف المنازعات قد يكونون خارج البلاد.

وأكد أهمية تعزيز الحماية السيبرانية والخصوصية في أنظمة التقاضي الإلكتروني إلى جانب إعلان المبادئ والأحكام بصورة رسمية مع الحفاظ على سرية أسماء الخصوم، بما يوفر للمستثمرين والشركات رؤية أوضح للقواعد والممارسات القضائية.

من جانبه، قال رئيس الدائرة القانونية في إدارة الشؤون القانونية بشركة المركز المالي الكويتي «المركز» عمرو محمد حافظ، إن نجاح قانون المحاكم الاقتصادية يتطلب تخصصا في القوانين والإجراءات والمصطلحات الاقتصادية، مشيرا إلى أن طبيعة هذه المنازعات تستلزم قضاة وخبراء لديهم معرفة متخصصة بالنشاط الاقتصادي والاستثماري محل النزاع.

من جهته، قال المستشار القانوني العام في البنك الأهلي الكويتي د.نواف الشريعان إن مشروع القانون يتضمن العديد من المزايا التي تجعله من أهم القوانين الإجرائية، موضحا أنه ينظم عمل «دوائر اقتصادية» متخصصة ويتناول الجوانب الشكلية والموضوعية لإدارة الدعاوى. وأوضح الشريعان أن إنشاء مكتب للتسوية والصلح من أبرز ملامح المشروع، خصوصا أن المنازعات الاقتصادية غالبا ما تسبقها مفاوضات بين الأطراف، معتبرا أن تنظيم هذه المرحلة قد يسهم في إنهاء العديد من النزاعات قبل وصولها إلى المحكمة، في حين اقترح أن تتم المفاوضات تحت رقابة قاض متخصص أو ذي خبرة استثمارية.

د.نواف الشريعان وفهد الشريعان ود.محمد الفيلي وعمرو حافظ خلال الندوة (محمد هاشم)

خلال حفل نظّمته سفارة اليابان دعماً للكويتيين المشاركين في دورة الألعاب الآسيوية

الجلاهمة: ننافس الوقت لتطوير الرياضة الكويتية وندعم جميع الرياضيين لتحقيق الإنجازات

موكاي: أكثر من 200 تأشيرة للبعثة الكويتية.. ومباحثات لفتح خط طيران مباشر إلى طوكيو

أسامة دياب

استضافت سفارة اليابان لدى الكويت حفل استقبال في مقر إقامة السفير موكاي كينيتشيرو، دعما للرياضيين الكويتيين المشاركين في دورة الألعاب الآسيوية العشرين ودورة الألعاب البارالمبية الآسيوية الخامسة، المقررة إقامتهما في محافظة آيتشي اليابانية خلال سبتمبر وأكتوبر المقبلين.

وحضر الحفل وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة د.طارق الجلاهمة، ورئيس اللجنة الأولمبية الكويتية الشيخ فهد ناصر الصباح، ورئيس اللجنة البارالمبية الكويتية منصور السرهيد، والرئيس الفخري لنادي الكويت الرياضي للمعاقين الشيخة شيخة العبدالله وأكثر من 70 شخصية وممثلا عن الجهات الحكومية والاتحادات الرياضية ونخبة من الرياضيين، وتقام دورة الألعاب الآسيوية خلال الفترة من 19 سبتمبر إلى 4 أكتوبر، فيما تقام دورة الألعاب البارالمبية الآسيوية من 18 إلى 24 أكتوبر. وأكد وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة د.طارق الجلاهمة أن المشاركة الكويتية في البطولتين تمثل الوطن، معربا عن تطلعه إلى تحقيق الرياضيين والرياضيات الكويتيين نتائج مميزة ورفع علم الكويت على منصات التتويج. وقال الجلاهمة، في تصريح للصحافيين على هامش الحفل: نتمنى التوفيق لإخواني وأخواتي اللاعبين في البطولة الآسيوية، ونطمح إلى أن يكون علم الكويت موجودا على منصات التتويج، مشيرا إلى أن الكويت تزخر بعناصر مميزة في مختلف الألعاب المشاركة، فضلا عن أبطال بارالمبيين حققوا حضورا مميزا على المستوى الدولي. وحول تعزيز التعاون الرياضي مع اليابان، أكد أن تبادل الخبرات بين الدول «أمر مهم وضروري»، مشيرا إلى أن أي مجال يمكن أن يمثل إضافة نوعية للرياضة الكويتية ومسيرتها سيكون محل دراسة واهتمام. وشدد على أن دعم الرياضيين، بمن فيهم ذوو الإعاقة، يأتي انطلاقا من توجيهات القيادة السياسية واهتمامها بقطاعي الشباب والرياضة، مؤكدا أن الوزارة تقف إلى جانبهم وتسعى إلى توفير كل السبل التي تمكنهم من النجاح والاندماج الفاعل في المجتمع، كما ان خطط تطوير الرياضة الكويتية لا تقتصر على كرة القدم، وإنما تشمل مختلف الألعاب الرياضية، لافتا إلى وجود خطة عمل للمرحلة المقبلة تستهدف النهوض بمختلف الرياضات.

وأضاف أن «مرحلة البناء تحتاج إلى وقت ودراسة وترو في اتخاذ القرار، والاستفادة من المعوقات التي واجهتنا»، مشيرا إلى أن عامل الوقت يمثل أحد أبرز التحديات أمام العمل الرياضي، قائلا: «لدينا دائما منافس لا يشعر به أحد وهو الوقت.. نحن ننافس الوقت».

وأوضح أن مسيرة الكويت ومشروعاتها مستمرة باختلاف المسؤولين، معربا عن تطلعه إلى استكمال المشروعات التي جرى التخطيط لها سابقا، إلى جانب دراسة مشروعات جديدة، دون الكشف عن تفاصيلها في الوقت الراهن لكونها ما تزال قيد البحث.

من جانبه، أكد سفير اليابان لدى الكويت موكاي كينيتشيرو أن استضافة الحفل تأتي في إطار دعم الرياضيين الكويتيين المشاركين في دورتي الألعاب الآسيوية والبارالمبية الآسيوية، مشددا على أن الرياضة تمثل جسرا مهما للتقارب بين الشعوب وتعزيز العلاقات الثنائية، موضحا أن الرياضيين الكويتيين سيشاركون في 20 إلى 30 لعبة رياضية، بما يوفر فرصا واسعة للتفاعل مع الرياضيين اليابانيين والفرق الآسيوية الأخرى، ويسهم في تعميق أواصر الصداقة والتعاون بين الكويت واليابان.

وكشف موكاي عن أن السفارة اليابانية بصدد إصدار أكثر من 200 تأشيرة للبعثة الكويتية، تشمل الرياضيين وأعضاء اللجان والأجهزة التدريبية، مشيرا إلى أن الجانبين يبحثان سبل تعميق التعاون الرياضي، رغم عدم وجود اتفاقية متخصصة في هذا المجال حتى الآن.

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، أكد أن التعاون الكويتي الياباني يشهد توسعا في مجالات جديدة إلى جانب الشراكة التقليدية في النفط والطاقة والكهرباء والمياه، ليشمل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والطاقة المتجددة وغيرها من القطاعات الحيوية، مشيرا إلى ان البلدين يبحثان كذلك عددا من القضايا الأمنية، وضمان استقرار إمدادات الطاقة وتعزيز المرونة وتبادل الخبرات، مؤكدا حرص اليابان على التعاون مع الكويت في كل ما يسهم في ضمان أمن واستقرار حركة الملاحة.

وكشف عن ترقب عقد مباحثات رفيعة المستوى بين البلدين خلال الفترة المقبلة، متوقعا الإعلان عنها «خلال أيام».

وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة د.طارق الجلاهمة ورئيس اللجنة الأولمبية الكويتية الشيخ فهد الناصر وسفير اليابان موكاي كينيتشيرو في صورة جماعية مع اللاعبين المشاركين في البطولات الرياضية (ريليش كومار)

الوزير د.طارق الجلاهمة في حديث ودي مع البطلة ملاك العنزي